

في اللغة العربية دراسة وصفية تحليلية بين القدامى واللسانيات العربية الحديثة

نسرين عبدالله شنوف

كلية التربية للبنات / جامعة الكوفة

الخلاصة

يرمي هذا البحث الى إجراء دراسة وصفية تحليلية على مصطلح الإبدال ومفهومه وأقسامه ومنهج تحليله عند علماء العربية الأقدمين ابتداء من سيبويه (ت ١٨٠هـ) الذي سمّاه (البدل) ، والتقريب ، والمضارعة ، والانسجام الصوتي (وفي اللسانيات العربية الحديثة التي سمّته (المماثلة والتماثل) وغيرها من المسميات .

Abstract

This study aims at conducting Analytic Descriptive Study on the term of substitution , its conception , parts and the method of its analyses for the ancient Arab Linguist starting from Seawayh (d.180A.H) who had called it substitution, imperfectness and phonetic cohesion), and in the modern Arabic Linguistic Studies it is called (homology and uniformity) and other names.

The researcher founds that this term , in ancient and modern studies , had no fixed use or conception it is still ambiguous, and its parts also had no fixed status , the method of the modern linguists did not agree with the ancient ones upon studying and analyzing this subject , so the research conducts a scientific description for the method of the ancient and modern linguists study of this subject with a linguistic analysis and critique on the light of the modern linguistic studies.

مصطلح الإبدال عند علماء العربية الأقدمين

درس سيبويه موضوع (الإبدال) بأنواعه في مواضع كثيرة من (الكتاب) ، ولكن هذا المصطلح لم تستقر تسميته لديه ، إذ أشار إلى مصطلح (البدل) في الباب الذي عقده له ، قال: (هذا باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضوع واحد)^(١)، كما فسره بمصطلحات آخر، منها المشابهة^(٢)، والتقريب، إذ قال: (فإن كانت سين في موضوع الصاد وكانت ساكنة لم يجز إلا الإبدال إذا أردت التقريب ، وذلك قولك في التثنية التثنية)^(٣)، وعلل ذلك قائلاً: (وإنما دعاها إلى أن يقرّبوها ويبدلونها أن يكون عملهم من وجه واحد ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد)^(٤) ، والمضارعة^(٥)، والانسجام الصوتي، وتعني المضارعة عنده المشابهة، وتقابل مصطلح التماثل الصوتي أو المماثلة عند الدارسين المحدثين، وتحصل في نظرة بين الصوتين المتجاورين بإبدال أحد الصوتين المتتارين منهما صوتاً مشابهاً أو قريباً للصوت الآخر المجاور له ليضارعه ويشابهه ولا يكون مطابقاً له كي لا يفنى فيه، لأن (المضارعة : المشابهة . والمضارعة للشيء، أن يُضارعه كأنه مثله أو شبهه)^(٦). وعقد سيبويه باباً لهذا العنوان درس فيه ظاهرة الإبدال ، إذ قال فيه: (هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه)^(٧)، ووضح فيه المراد بالمضارعة ودرجات التأثير بين الصوتين المتجاورين في ما قاله في الجهر والهمس والشدة والرخاوة ، فالمضارعة لديه نوعان: الأول: مضارعة حرف لحرف من موضوعه، والآخر الحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه .

وسار المبرد^(٨) (ت ٢٥٨هـ) في كتابه (المقتضب) على نهج سيبويه في ذكر المصطلحات الخاصة بموضوع الإبدال وكذلك في الأمثلة وعرض الموضوع فعالجه معاملة مماثلة لمعالجة سيبويه فأطلق عليه مصطلح (البدل) أيضاً و (الإبدال)، و (التقريب) ، وسمّاه المازني القلب ، قال : (هذا باب ما تقلب فيه تاء (افتعل) عن أصلها، ولا يتكلم بها على الأصل البتة كما لم يتكلم بالفعل من (قال) و (باع) وما كان نحوهن على

الأصل (^٩) ، ودرس ابن جني (^{١٠}) (الإبدال) تحت عنوان (باب في الإدغام الأصغر ، أما الإدغام الأكبر فهو الإدغام حقيقة ، وإما الإدغام الأصغر) ، إذا استعمل مصطلحي الإدغام الأكبر والإدغام الأصغر فأطلقه على حالات الإبدال ، فهو يعني الإبدال ، قال في تعريفه : (وأما الإدغام الأصغر ، فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك . وهو ضروب) (^{١١}) ، ودرس في باب الإدغام الصغير جميع أنواع الإبدال) ، واستعمل ابن يعيش (^{١٢}) (ت ٦٤٣هـ) عبارة (تجانس الصوت و تشاكله) ، وسماها ابن الحاجب بالمناسبة (^{١٣}) .

مفهوم الإبدال عند علماء العربية الأقدمين :

الإبدال لغة: مصدر الفعل (أبدله)، في نحو: (أَبْدَلَ الشيء من الشيء وَبَدَّلَهُ: تَخَذَهُ مِنْهُ بَدَلًا) (^{١٤}) ، والأصل في الإبدال: (جعل شيء مكان شيء آخر) (^{١٥}) ، وقال: (أَبْدَلَ الشيءَ بغيره، ومنه: اتَّخَذَهُ عَوْضًا عَنْهُ ؛ وَخَلَفًا لَهُ) (^{١٦}) ، وجاء التعريف الاصطلاحي للإبدال مقارباً للأصل اللغوي له فقد اتفق علماء اللغة العربية العرب الأقدمون (^{١٧}) على تعريف عام وجوه موحد له يفهم من نصوصهم، ومن شروحاتهم لموضوع الإبدال بأنه يعني لديهم: إقامة حرف ليس من الحروف الأصول في الكلمة مكان حرف آخر من الحروف الأصول في المكان نفسه بحيث يختفي الأول ويحل الآخر محله سواء أكان الحرفان من حروف العلة أم من الحروف الصحيحة أم كان أحدهما صحيحاً والآخر معتلاً، وذلك في أثناء الكلام لضرورة صوتية لفظية، أو صنعة واستحساناً، فالغرض منه لديهم هو التخفيف من ثقل بعض الحروف المتجاوزة التي تسبب عدم الانسجام الصوتي في الكلمة وتجهد أعضاء النطق ، فالإبدال يؤدي الى تيسير النطق وسهولته على اللسان العربي ، ليكون تناولها من وجه واحد. قال ابن فارس : (ومن سُنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض) (^{١٨}) . وقال ابن يعيش : (البديل أن تقيم حرفاً مقام حرف إما ضرورة وإما صنعة واستحساناً، وربما فرقوا بين البديل والعوض، فقالوا: البديل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض ولذلك يقع موقعه) (^{١٩}) . وتحدثوا (^{٢٠}) عن المسائل الصوتية التي تسبب حصول الإبدال ، منها : الجهر والهمس والشدة والرخاوة والإطباق والانفتاح . وذكرنا أن الغرض من تحقيق الانسجام الصوتي والتجانس في الكلمة بين الأصوات المتجاوزة مجاورة مباشرة للتخفيف من ثقل بعض الحروف المستقلة المتجاوزة التي تسبب عدم الانسجام الصوتي في الكلمة وتجهد أعضاء النطق ، قال سيبويه : (ليكون العمل من وجه واحد... وكان ذلك أخف عليهم ، وليكون الإدغام في حرف مثله إذ لم يجز البيان والإطباق حيث كانا في حرف واحد) (^{٢١}) ، وقال : (وإنما دعاهم إلى أن يقرَّبوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد ويستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد... ، وليكون العمل من وجه واحد) (^{٢٢}) ، وقال : (ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف، وليكون عملهم من وجه واحد) (^{٢٣}) .

ونلاحظ أن سيبويه في (الكتاب) الذي هو أقدم ما وصل إلينا مكتوباً عن مسائل اللغة العربية لم يعرف الإبدال ومفهومه ليس واضحاً وضوحاً تاماً لديه ، وكذا لدى من تبعه من علماء العربية (^{٢٤}) ، إذ خلطوا جميعاً مفهوم الإبدال بالإبدال ، فسموا الإبدال إبدالاً، فكل إبدال يقع بين الحركة الطويلة (الواو والياء والألف) سمّوه إبدالاً، وجعلوا مفهوم الإبدال أعم من الإبدال (القلب) إذ يشمل على الإبدال والتعويض وخص سيبويه (^{٢٥}) الإبدال بأحد عشر صوتاً ، هي (الهمزة والألف والياء والتاء والذال والطاء والذال والميم والنون والواو) ، ونلاحظ أن هذه الأحرف شاملة لديهم للإبدال بأنواعه : اللغوي، والصرفي، ولم يتفق علماء العربية معه على تلك الأحرف كما سنعرف لاحقاً في أثناء البحث، فمنهم من نقص منها ومنهم من زاد عليها ، فقد اضطرب لديهم عددها كما اضطربت دراسة الموضوع لديهم أيضاً. وتصوروا أن الإبدال يقع بين هذه الأحرف وغيرها. وإن الإبدال ليس إبدالاً (قلباً) في مصطلح سيبويه وجملة من النحويين العرب الأقدمين ، لأن الإبدال يجري في

حروف البناء جميعاً فهو شامل لمفهوم الإعلال في حين أن الإعلال (القلب) مختص بالتغيير الذي يجري في الكلمة التي أحد أصولها حرف علة ، وهي: (الواو والياء والألف)، وجعلوا معها الهمزة، لأنها في نظرهم عرضة للتغيير بالتخفيف والحذف والقلب والإبدال والإسكان فالإعلال مختص بحروف العلة التي هي لديهم (الواو والياء والألف) كما ذكر آنفاً. وبذلك يكون كل إعلال إبدالاً وليس كل إبدال إعلالاً، لأن مصطلح الإبدال أعم من مصطلح الإدغام ، والإعلال . ومع هذا منهم من فرق بين الإعلال والإبدال وبين العوض والبديل . ونلمس من كلامهم أنهم ساروا على نهج سيبويه في عدّ الإبدال شاملاً لمفهوم الإعلال .

الآخر: فرقوا بين الإعلال والإبدال والعوض والبديل فذهب إلى أن الإبدال والتعويض لا يلتقيان ، لأنه لا بد أن يكون المبدل في مكان المبدل منه في حين أن العوض يكون في غير مكان المعوض منه. ويرون أن الإبدال يحدث في حروف العلة (الواو والياء والألف) وغيرها والإعلال لا يكون إلا في أحرف العلة. فكل إعلال إبدال لديهم وليس العكس^(٢٦)، قال ابن يعيش: (العوض أن تقيم حرفاً مقام حرف في غير موضعه ، نحو تاء عدة وزنة وهمزة ابن واسم)^(٢٧) قال الصبان في تعريف الإبدال : (هو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً فخرج بقيد المكان العوض فإنه قد يكون في غير مكان المعوض عنه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الإطلاق القلب فإنه مختص بحروف العلة)^(٢٨) وصرح الأشموني بأن الإبدال أشمل من القلب بقوله : (وأراد بالإبدال ما يشمل القلب إذ كل منهما تغيير في الموضع، إلا أن الإبدال إزالة والقلب إحالة، ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة . لأنها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير)^(٢٩) . وهذا الإبدال لديهم قياس في صيغة (افتعل) في فائها وتائها. وجعل سيبويه^(٣٠) ومن تبعه شروطاً لحصول الإبدال في الكلمة العربية، هي :

١. القرابة الصوتية بين الصوتين المتجاورين فلا يقولون بالإبدال إلا بوجود علاقة صوتية بين المبدل والمبدل منه، وذلك فيما تقارب فيه الحرفان مخرجاً ، فإذا كان الحرفان فيه غير متقاربين لا يسمى إبدالاً بل هو من قبيل اختلاف اللغات فاللفظتان لا تختلفان إلا في حرف واحد وهما متقادتان في المعنى .
٢. أن تكون الكلمتان مستعملتين في بيئة ذات لهجة واحدة .
٣. أن تكون إحدى الكلمتين أكثر استعمالاً والأخرى أقل أي أن تكون أحدهما أصلاً والأخرى فرعاً .
٤. أن يكون الحرف المبدل في مكان الحرف المبدل منه ليُخرجوا بذلك التعويض إذ إن العوض يكون في غير مكان المعوض منه.

حروف الإبدال عند علماء العربية الأقدمين

لم يتفق علماء العربية الأقدمون سواء أكان منهم اللغويون أو النحويين على عدد أحرف الإبدال بنوعية اللغوي والصرفي ، فضلاً عن أنهم خلطوا معها أحرف الإعلال (الواو والياء والألف) ، ويقصد (بحروف الإبدال الحروف التي قد تكون بدلاً من حروف آخر)^(٣١). وسأعرض آراءهم في ضوء الفقرات الآتية :

الأولى: رأي القائلين بأحرف الإبدال اللغوي .

إن النحويين العرب منذ سيبويه والمبرد ومن تبعهما ذكروا أن أحرف الإبدال بنوعية اللغوي والصرفي تحت تسمية واحدة هي (حروف الإبدال) أو (حروف البديل) من دون ذكر لهذين النوعين ، ومن دون فرز لأحرفهما أي اللغوي والصرفي . وأنه لم يتفق علماء العربية كما ذكر آنفاً في عدد أحرف الإبدال تلك منذ سيبويه، فقد حددها سيبويه وتابعه المبرد بأحد عشر حرفاً من حروف العربية ، ولكن لم تتطابق كل تلك الأحرف لديهم، وكذلك عند من جاء بعدهما من علماء العربية الذين اضطرب لديهم عددها أيضاً ولم يستقروا عليها فمنهم من نقص منها ومنهم من زاد عليها ويمكن تقسيمهم على ثلاثة أقسام :

الأول : سيبويه , عقد سيبويه بابا لحروف الإبدال (البديل) حصر فيه عدد حروف الإبدال (البديل) بأحد عشر حرفاً (صوتاً) من أصوات (أحرف) العربية ثمانية أحرف من حروف الزيادة وثلاثة من غيرها، قال سيبويه : (هذا باب حروف البديل في غير أن يدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى وثلاثة من غيرها)^(٣٢)، وهي (الهمزة والألف والهاء والياء والتاء والدال والطاء والذال والميم والنون والواو)^(٣٣) وتبع سيبويه المبرد (ت ٢٥٨هـ) في ذلك ، قال : (هذا باب حروف البديل وهي أحد عشر حرفاً منها ثمانية من حروف الزوائد، وثلاثة من غيرها)^(٣٤). وذكر الأحرف الأحد عشر التي ذكرها سيبويه سوى حرف الذال الذي لم يذكر المبرد وذكر بدله حرف الجيم^(٣٥). وأشار المبرد^(٣٦) إلى أن الأحرف الثلاثة التي تبدل وليس من حروف الزوائد ، هي : (الطاء، والدال، والجيم). ولكن سيبويه أشار إلى الجيم في موضع آخر من كتابه، قال فيها: (وأبدلوا الجيم من الياء المشددة في الوقف نحو عِلَجَّ وَعُفَجَّ ، يريدون : عَلِيٍّ وَعُفِيٍّ)^(٣٧) ، ونلاحظ من تحليلهم للقضايا التي جرت للأحرف الثلاثة (الألف والواو والياء) أنها في واقع الحال قضايا إعلال في نظرهم ولكنهم سمّوها إبدالاً ، وذكروها في باب الإبدال قال المبرد: (فمن حروف البديل حروف المدّ واللين المصوّتة وهي الألف والواو والياء، فالألف تكون بدلا من كل واحد منهما)^(٣٨). قال المبرد: (هذا باب حروف البديل)^(٣٩)، وهي أحد عشر حرفا منها ثمانية من حروف الزوائد وثلاثة من غيرها وهذا البديل ليس ببديل الإدغام الذي تقلب فيه الحروف ما بعدها^(٤٠). والهمزة والتاء والهاء والميم والنون^(٤١)، وهي الحروف الثمانية ، ثم قال : (وأما الثلاثة التي تبدل وليست من حروف الزوائد فأحدها : (الطاء)^(٤٢) أو (الدال) ، والحرف الثالث (الجيم)^(٤٣) وتبع سيبويه والمبرد في حصر تلك الأحرف في أحد عشر حرفاً جلّ علماء العربية منهم : أبو علي الفارسي وابن جني وابن عصفور إلا أن الأول وافق المبرد في نوعها وخالفهما في أنه وضع اللام بدلاً من النون^(٤٤)، واتفق ابن عصفور مع المبرد على حذف (الذال) وجعل (الجيم) بدلاً منها^(٤٥)، وعبر عنها ابن عصفور في كتابه (المتع في التصريف) بعبارة أخرى هي : (أَجْدُ طَوِيَتْ مَنَهْلًا)، قال ابن جني في كتابه (التصريف الملوكي) : (حُرُوفُ الْبَدَلِ مِنْ غَيْرِ إِدْغَامٍ أَحَدُ عَشَرَ حَرْفًا ، مِنْهَا مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ثَمَانِيَةُ أَحْرَفٍ وَهِيَ : الْأَلْفُ ، الْوَاوُ ، الْيَاءُ وَالْهَمْزَةُ ، النَّوْنُ ، الْمِيمُ ، التَّاءُ ، الْهَاءُ ، وَثَلَاثَةٌ مِنْ غَيْرِهَا وَهِيَ : الطَّاءُ ، الدَّالُ ، الْجِيمُ)^(٤٦). وجماعة زادت عليها أحرفاً ، فمنهم من عدّها (اثني عشر حرفاً) منهم القالي في كتابه الأمالي ، إذ جمعها في قوله: (طال يوم أنجذته)^(٤٧)، فلم يدرج معها (الذال) وذكر بدلها (اللام والجيم) ومنهم من عدّها (أربعة عشر حرفاً يجمعها قولك (أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طَاهٍ زَلَّ)^(٤٨) ، فلم يذكر (الذال) وزاد (الصاد) و(الزاي) و (اللام) و (الجيم)^(٤٩) ، فسيبويه والمبرد لم يعدا في باب البديل (الصاد والزاي)، ولكن ابن الحاجب سار على نهج السيرافي في عدّها منه في آخر الباب. وذهب الزمخشري إلى أنها خمسة عشر حرفاً جمعها بقوله: (استجدّه يوم صال زط)^(٥٠)، فأهمل (الذال) وزاد (السين والجيم والصاد واللام والزاي)، وعدّ السيرافي^(٥١) (الصاد والزاي) أيضاً من أحرف البديل .

الآخر: رأي القائلين بأحرف الإبدال الشائع الضروري في التصريف وأحرف الإبدال الشائع في كلام العرب .
هناك جملة من علماء العربية الأقدمين الذين فرزوا أحرف الإبدال الصرفي تحت عبارة خاصة بها ومع هذا فإن هؤلاء لم يتفقوا على عددها فمنهم من نقص منها ومنهم من زاد عليه ، وهؤلاء جعلوا الإبدال على نوعين كما ذكر سابقاً ، هما :

١. الإبدال الشائع الضروري في التصريف ذكروا أن هذا النوع من الإبدال لا يحدث في حروف العربية كلها وإنما في الهجاء الذي ذكره ابن الناظم في قوله المأثور (هدأت موطيا)^(٥٢)، فهي تسعة أحرف ، هي: (الهاء والدال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والألف)، وذكرها في التسهيل بعبارة (طويت دائماً)^(٥٣)،

فهي (الطاء والواو والياء والتاء والدال والألف والهمزة والميم)، فنقص منها الياء من قول ابن مالك الأول، كما ذكروا تلك الأحرف في عبارات أخر منها قولهم (طَالَ يَوْمٌ أَنْجَدْتُهُ)^(٥٤)، فهي (الطاء ، والألف ، واللام ، والياء ، والواو ، والميم ، والهمزة ، والنون ، والجيم ، والدال ، والتاء ، والهاء) .

٢. البديل الشائع في كلام العرب .

لم يصرح علماء العربية الأقدمون بأنه الإبدال اللغوي ، وذكروا أن حروفه اثنان وعشرون حرفاً جمعت في (لجَدَّ صرف شكس آمن طي ثوب عزته)^(٥٥).

أقسام الإبدال عند علماء العربية الأقدمين .

ذهب جملة من علماء العربية^(٥٦) إلى أن الإبدال على نوعين :

الأول : البديل الشائع في التصريف (الإبدال الصرفي) ، وقد عني به النحويون، وسمّوه بـ (الإبدال الشائع في التصريف) ، و (الإبدال الضروري في التصريف) و (البديل الشائع في غير إدغام ، أي التصريف) وذكروا أنه يكون أقل من الشائع في كلام العرب كلهم أو قوم منهم ، ووجدوا أنه لا يحدث في حروف العربية كلها^(٥٧)، وإنما في الهجاء الذي ذكره ابن الناطم في قوله المأثور (هَدَأْتُ مُوْطِيًا)^(٥٨)، ونقص منها الهاء في التسهيل في القول المأثور (طويت دائماً)^(٥٩)، أو بعبارات أخر نحو: (طَالَ يَوْمٌ أَنْجَدْتُهُ)^(٦٠). ووجدوا أن هذا النوع من الإبدال لا يحدث في سوى هذه الأحرف من أحرف العربية ولو لدى قوم من العرب، ويلحظ من كلامهم أنهم أدركوا أن هذا الإبدال واجب ويحدث لضرورة صوتية واجبة الحدوث موجبة للإبدال ، فهو قياس إذ سمّوه بـ (الإبدال الضروري في التصريف) ، وعدوه إبدالاً قياساً واستعمالاته مطردة شائعة ؛ لأن له قواعد صرفية صوتية خاصة مطردة تستقي من حدوثه في الاستعمالات المطردة في فاء صيغة (افتعل) وتأثها ومشتقات هذه الصيغة الأخر أيضاً ، وتدعو إليه ضرورة صوتية واجبة الحدوث موجبة ، وتلك العلة هي التخفيف الصوتي في الكلمة العربية من ثقل الأصوات التي لا يحدث فيها انسجام في صفاتها كالجهر والهمس أو في خارجها . قال الأشموني : (وإنما ينبغي أن يعد في الإبدال التصريفي ما لو لم يبدل أوقع في الخطأ أو مخالفة الأكثر ، فالموقع في الخطأ كقولك في مال: (مول) : والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في سقاية هذا كلامه)^(٦١).

الأخر : البديل الشائع في كلام العرب، لم يسمه اللغويون^(٦٢) بالإبدال اللغوي ، وإنما عنوا به وسمّوه (البديل الشائع في كلام العرب) و (البديل الشائع لغير الإدغام) ، وهو أعم من الشائع في التصريف (الإبدال الصرفي)، ولكنه غير قياس وغير مطرد فلم تكن له قاعدة مطردة ، إذ لا توجد حصوله ضرورة صوتية فهو غير واجب وحروفه اثنان وعشرون حرفاً جمعت في عبارة (لجَدَّ صرف شكس آمن طي ثوب عزته)^(٦٣).

ويعد هذان النوعان سماعيين لدى السيوطي^(٦٤) ويلحظ أن كلا هذين النوعين من الإبدال يحصلان للتخلص من الثقل الحاصل في الأصوات المتجاوزة في الكلام العربي، ونلاحظ أن الإبدال الشائع، وغير الشائع يقع فيه الإدغام فإبدال الإدغام يقع في هذين النوعين، وقد ذكر الصرفيون الإبدال الذي يحصل لأجل الإدغام في (الإبدال الإدغامي) وذكروا أن حروفه تقع في جميع حروف المعجم إلا الألف^(٦٥).

وفرق سيبويه^(٦٦) ومن تبعه من علماء العربية بين مصطلح الإبدال، ومصطلح الإدغام^(٦٧)، إذ أدركوا

مفهوم الإبدال بنوعيه، وهما :

الأول : الإبدال الذي يحصل لأجل الإدغام ، إذ قال سيبويه في الباب الذي عقده له: (هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزل عنه)^(٦٨). وقال: (هذا باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مُخْرَج واحد)^(٦٩).

الآخر: الإبدال الذي يحصل لغير الإدغام: (الإبدال أو التماثل)، إذ قال سيبويه في الباب الذي عقده لذلك: (هذا باب حروف البديل في غير أن تدغم حرفاً في حروف وترفع لسانك من موضع واحد)^(٧٠)، وقال المبرد: (وهذا البديل ليس ببديل الإدغام الذي تقلب فيه الحروف ما بعدها)^(٧١) ، وقال أبو علي الفارسي : (إبدال الحروف على ضربين: أحدهما : بَدَلُ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ لِأَجْلِ الإدغام. والآخرُ بَدَلُ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ لِغَيْرِ الإدغام)^(٧٢). ونلاحظ من (المقتضب) أن المبرد أفرد للإدغام أبواباً للمثلين، وللمثلين في الانفصال والمقاربة . فالإبدال عند سيبويه^(٧٣)، وتابعه يعني تقريب الصوتين اللغويين المتجاورين تقريباً جزئياً في بعض الصفات ولم يؤد هذا التقريب إلى الإدغام الذي هو إدغام حرف في حرف ونطقهما حرفاً واحداً مشدداً والإبدال المؤدي إلى الإدغام ، وهو الإبدال الذي يؤدي إلى التطابق الكلي بين الصوتين المتجاورين في المخرج والصفة ، مما يؤدي أيضاً إلى الإدغام ، وينطق بالصوتين المتجاورين والمدغمين صوتاً واحداً بلا فصل ولا حاجز بينهما ، ويرفع باللسان بهما من موضع واحد رفعه واحدة ، وهدفه تحقيق النطق بالصوتين المدغمين محققين قال: (فهذا لاتصل فيه إلّا إلى الإدغام، لأنّك إنّما ترفع لسانك من موضع هما فيه سواءً، وليس بينهما حاجز)^(٧٤)، فالإدغام كما نص سيبويه لا يحصل بلا حاجز ولا فاصل بين الصوتين المدغمين والإبدال غير الإدغام لأن الإدغام يشترط فيه تطابقاً كلياً بين الحرفين المتجاورين مخرجاً وصفات والإبدال يحدث فيه تقارب بين الحرفين المتجاورين في بعض الصفات ، ولم يقع التماثل الكلي الذي يؤدي إلى التطابق بينهما، وبذلك لا يحدث الإدغام، وقد يؤدي الإبدال إلى مثل هذا التطابق الكلي ثم يكون الإدغام في نحو: (مذتكر ← مذدكر)، و (مذكر ← مذكر)، وسببه وقوع الإدغام ونجده في قول سيبويه : (اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم ، وأنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضوع واحد... وذلك لأنّه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له ، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مَهْلَةً ، كرهوه وأدغموا ، لتكون رفعة واحدة ، وكان أخفّ على ألسنتهم مما ذكرت لك)^(٧٥)، وفي قول الرضي: (اعلم أنهم يستقلون التضعيف غاية الاستقلال إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه)^(٧٦)، أما عند الدارسين المحدثين^(٧٧) فإن مصطلح المماثلة الكلية أو التامة (الإدغام) يقابل مصطلح الإبدال لأجل الإدغام (الإدغام) عند علماء العربية القدماء واتفقوا معهم في تعريف الإدغام والهدف منه إذ في الإدغام يدغم الصوتان المتماثلان المتطابقان مخرجاً وصفات فيكون في هذا النوع الصوت المتأثر مطابقاً للصوت المؤثر في جميع خصائصه. فالإدغام عندهم عبارة عن فناء الصوت الأول في الثاني بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني، ولهذا تأثير رجعي. وهو وسيلة من وسائل التخفيف وهدفه الاقتصاد في الجهد العضلي الذي يبذله اللسان وسائر أعضاء النطق عند إصدار الحرف المكرر ذلك بتجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها.

منهج تحليل علماء العربية الأقدمين لظاهرة الإبدال

إن أول نحوي عربي درس (الإبدال) هو سيبويه (١٨٠هـ)، وسار على نهجه في تلك الدراسة جلّ علماء اللغة والنحو العرب الذين جاؤوا بعده واتفقت القواعد والأسس التي وضعوها مع ما قال به . عرض سيبويه لظاهرة الإبدال في كتابه أكثر من مائة مرة ووضع له بابين كاملين : الأول: باب حروف البديل، الذي حصر فيه عدد حروف البديل، وهي عنده كما مرّ ذكره أحد عشر حرفاً، ثمانية من حروف الزيادة، هي: (الهمزة والألف والهاء والياء والتاء والميم والنون والواو) وثلاثة من غيرها، وهي (الطاء والذال والجيم)^(٧٨).

الثاني: قال فيه: (هذا باب ما تُقلب فيه السين صاداً في بعض اللغات)^(٧٩) وغيرها من المواضع الآخر التي ورد فيها إبدال حرف من حرف (في غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد)^(٨٠).
الثالث: عقد باباً عنوانه: (هذا باب الحرف الذي يضارِعُ به حرفٌ من موضعه والحرف الذي يُضارِعُ به ذلك الحرفُ وليس من موضعه)^(٨١).

نهج المبرد (ت ٢٥٨هـ) نهج سيبويه في كتابه (المقتضب) في دراسة موضوع الإبدال في عدد حروف الإبدال وعرض الموضوع فدرسه دراسة مماثلة لدراسة سيبويه، فوضع أبواباً كأبوابه ، وهي :
الأول : باب حروف البديل، قال: (هذا باب حروف البديل)^(٨٢) ذهب فيه إلى أن حروف البديل أحد عشر حرفاً كسبويه ، ثمانية من حروف الزوائد وثلاثة من غيرها ، قال: (وهذا البديل ليس ببديل الإدغام الذي تُلْقَب فيه الحروف ما بعدها)^(٨٣)، فمن حروف البديل حروف المدّ واللين المُصَوِّتة، وهي: (الألف) و (الواو) و (الياء)^(٨٤)، والهمزة والتاء والهاء والميم والنون^(٨٥)، وهي الحروف الثمانية، قال: (فأما الثلاثة التي تبديل وليست من حروف الزوائد فأحدها: الطاء)^(٨٦) والداد والحرف الثالث الجيم^(٨٧) وغير ذلك من أبواب ، ومن قضايا إبدال منثورة في كتاب المقتضب .

الآخر : وضع باباً آخر للإبدال أطلق عليه (هذا باب ما تُقلب فيه السين صاداً وتركها على لفظها أجد وذلك لأنها الأصل وإنما تُقلب للتقريب ممّا بعدها، فإذا لقيها حرف من الحروف المستعيلة قلبت معه ليكون تناولها من وجه واحد)^(٨٨) ، وغير ذلك مما هو منشور في كتاب المقتضب أيضا . إذن نلمس من منهج الأقدمين العرب لدراسة موضوع الإبدال الآتي :

١. إنهم لم يدرسوا ظاهرة الإبدال تحت عنوان موحد بل جاءت مادته متناثرة تحت عناوين متفرقة في أبواب كثيرة.

٢. زجوا موضوعات لا علاقة لها بالإبدال في باب الإبدال منها الإدغام، والإعلال، وخطوا دراستها في باب الإبدال.

٣. جاء مفهوم الإبدال لديهم شاملاً مفهوم الإعلال ولكنهم خالفوا قولهم بوضع عنوان سماه (الإعلال) وهو الموضوع الذي درسوا جزءاً منه تحت عنوان (الإبدال)، والجزء الآخر تحت عنوان (الإعلال) مما جعل دراستهم لموضوع الإبدال يشوبها الاضطراب والخلط والتخالف .

٤. لم يفرّدوا أحرف الإعلال عن أحرف الإبدال فضلاً عن وجود خلط لديهم في هذه المسألة فهم ينكرون أن حروف الإعلال (الألف والواو والياء) ومعهم الهمزة ولكنهم ينكرون هذه الأحرف مع أحرف الإبدال، لأن الإبدال شامل لديهم للإعلال، ومع هذا فإنهم وضعوا عناوين متخالفين لهذه المادة مما يثير الاضطراب والخلل في منهجهم، فضلاً عن وجود التكرار في موضوعات مواد متشابهة غرضها واحد إذا كان رأيهم أنه شامل له .

٥. أدركوا نوعي الإبدال ، الأول: الذي يحصل لأجل الإدغام، والآخر الذي يحصل لغير الإدغام . كما أدركوا نوعيه الآخرين، وهما: الأول الصرفي الصوتي في صيغته (افتعل)، وإن لم يشاروا إلى مصطلح (الصرفي الصوتي). والآخر اللغوي .

٦. عزلوا الإبدال الحاصل في الحروف المؤدي إلى الإدغام عن الإبدال.

٧. سار علماء العربية الأقدمون بعد سيبويه على نهجه في ذكر حروف الإبدال وأنواعه للإدغام ولغير الإدغام ، مع خلط الإبدال بالإعلال بالقلب مع وضع عناوين لهاتين الظاهرتين أو بابين متخالفين^(٨٩)، ومنهم من

زاد على ذلك ذكر الفرق بين التعويض والإبدال^(٩٠)، كما زادوا تقسيم الإبدال إلى الضروري في التصريف والشائع في كلام العرب^(٩١).

مصطلح الإبدال عند اللسانيين المحدثين العرب

لم يأت مصطلح الإبدال في الدراسات اللسانية الحديثة موحداً، وإنما ورد بمصطلحات أخرى، وتلك المصطلحات هي :

١. المماثلة قبالة المصطلح الغربي (Assimilation) فقد أطلقه كل من إبراهيم أنيس^(٩٢)، وريمون طحان^(٩٣)، ورمضان عبد التواب^(٩٤)، وكانت تسميته له بـ (قانون المماثلة). وأحمد مختار عمر^(٩٥)، وعبد الصبور شاهين^(٩٦)، وقد وردت تلك التسمية أيضاً في معجم اللسانيات الحديثة إنكليزي . عربي بمصطلح (المماثلة الصوتية)^(٩٧)

٢. المشابهة

من المصطلحات التي أطلقها إبراهيم أنيس على الإبدال مصطلح المشابهة^(٩٨).

٣. التقريب

أطلق الطيب البكوش مصطلح (التقريب) على ظاهرة الإبدال^(٩٩).

٤. الإبدال .

ورد مصطلح (الإبدال) في معجم علم الأصوات^(١٠٠)، وذكره كل من ديزيره سقال^(١٠١)، وإبراهيم أنيس^(١٠٢) وعبد الصبور شاهين^(١٠٣). ونلاحظ مما ذكر أن إبراهيم أنيس أطلق عليه ثلاثة مصطلحات هي: الإبدال في كتابه (من أسرار اللغة)^(١٠٤).

٢. المماثلة قبالة المصطلح الغربي (Assimilation) في كتابه (الأصوات اللغوية)^(١٠٥).

٣. المشابهة في كتابه (الأصوات اللغوية) أيضاً^(١٠٦). كما نلاحظ أن عبد الصبور شاهين أطلق عليها مصطلحين هما :

١. الإبدال^(١٠٧).

٢. المماثلة^(١٠٨): ويقصد بها هنا الإدغام والإبدال وسمّى ريمون طحان الإبدال مرة (بالمماثلة) وأخرى بـ (التماثل)^(١٠٩).

مفهوم الإبدال عند اللسانيين المحدثين

عرف اللسانيون المحدثون الإبدال تعريفات كثيرة تكاد أن تتقارب فيما بينها، ويمكن إيجاز تعريفهم للتماثل الصوتي بأنه استجابة صوت لتأثير صوت آخر يلحقه أو يسبقه استجابة يسوغها قرب الصوتين في الكلمة أو الكلام وقربهما في المخرج أو الصفات والدافع لهذا التماثل هو التخفيف في الجهد العضلي وتيسير جانب اللفظ عن طريق تيسير النطق ، إذ إنه يرجع إلى كيفية حركة الأعصاب والعضلات ؛ لأن نتيجة التشابه بين الصوتين المتجاورين تكون أبداً تسهلاً واختصاراً للنطق، وفيما يأتي جملة من تعريفاتهم للإبدال الذي سمّوه بالمماثلة.

١. (المماثلة (Assimilation) وهو تقارب أو تجانس أو تماثل يحدث بين صوتين متماسين مما يؤدي إلى

تقارب في مخرجي الصوتين وصفاتهما أو إلى تماثل تام يتجلى في الإدغام ومن أبواب المماثلة: دراسة تحوّل الأصوات المجهورة إلى مهموسة والعكس ودراسة أثر الترقيق والتغليظ والإطباق والتحليق والأصوات الغارية الخلفية والطبقية والحلقية والحنجرية في غيرها من الأصوات اللينة والصامتة)^(١١٠)، وإن حدود المماثلة تكون في دراسة تحول الأصوات المجهورة إلى المهموسة والعكس^(١١١).

٢. المماثلة الصوتية : (المماثلة هي تغيير الصوت ليُصْبَحَ أكثرَ تَمَاطُلًا مع صوتٍ آخر يُجاوِره، ويهدفُ المتكلمُ منها إلى تسهيل التَّطَوُّقِ بالكلمات) (١١٢).
 ٣. (التعديلات التكيفية للصوت بسبب مجاورته ولا نقول ملاصقته لأصوات أخرى) (١١٣)، أو أن المماثلة (تحول الفونيمات المتخالفة الى متماثلة إما تماثلاً جزئياً أو كلياً) (١١٤).
 ٤. (التقريب: هو نزعة صوتين الى التقارب أي الاتصاف بصفات مقاربة حتى يسهل نطقهما متتاليين، وذلك إذا كانا متباعدي المخرج، أو كانا متماثلي المخرج، لكن أحدهما مجهور والآخر مهموس، فكثيراً ما ينقلب المهموس الى مقابله في الجهر لمجانسة الحرف المجاور) (١١٥).
 ٥. هي: (جعل الصوتين غير المتماثلين متماثلين) (١١٦).
 ٦. فالمماثلة تقرب بين الأصوات المتجاورة في الصفة والمخرج، وقد يصل هذا الأمر في ذلك إلى التقريب بين الصوتين المتجاورين إلى حد يصبح فيه الصوتان متماثلين كل التماثل. وظاهرة المماثلة تسعى إلى الاقتصاد في الجهد العضلي وتهدف الى سهولة النطق (١١٧).
 ٧. الإبدال (تغيير صوت الى آخر بفعل البيئة اللغوية المحيطة به ضمن كلمة أو جملة ما) (١١٨).
 ٨. تفاعل الأصوات المتجاورة وتتغير بناء على الظواهر التفاعلية بين تلك الأصوات وهي : الإدغام والتقريب والتباين والتبادل والقلب (١١٩).
 ٩. (إذا تجاور صوتان تجاوراً تاماً بحيث لا يفصل بينهما صوت لين (حركة) وكانا مختلفين في صفة الجهر والهمس ، أو الشدة والرخاوة، أو الاطباق والانفتاح، فإن هذين الصوتين يميلان إلى الانسجام بأن يصبغا متماثلين في الصفة وإذا كان هذان الصوتان المتجاوران متقاربين مخرجاً أو صفة ، أو متجانسين فإن التماثل بينهما قد يصل إلى أن يفنى أحدهما في الآخر بإدغامه فيه) (١٢٠).
 ١٠. الإبدال (هو إحلال حرف محلّ حرف آخر بعد حذفه، سواء أكان الحرفان حرفي علة، أم حرفين صحيحين أم مختلفين (أحدهما صحيح والآخر علة) فالإبدال يشمل القلب، ولكنه أوسع منه وإبدال الأحرف الصحيحة مقصور بمعظمه على السماع، نحو: وَكُنَّة (أصلها وَكُنَّة) ومثل إبدال المختلفين لفظة خطايا (أصلها: خطأ) (١٢١).
- وذهب إبراهيم أنيس إلى أن كثيراً من صور الإبدال نتيجة التطور الصوتي (على أن إحدى صورتين هي الأصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها غير أنه في كل حالة يشترط أن نلاحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه) (١٢٢) ، وتشير الدراسات الصوتية إلى أن الإبدال الصرفي الصوتي يحدث بسبب عملية التفاعل الصوتي التي تتجسد في عمليتي الشد والجذب فالأصوات يشد بعضها بعضاً لخلق نوع من الانسجام والتماثل في صفاتها وهو ما يسمى (بقانون الأقوى) ، ذلك القانون الذي صاغه اللغوي الفرنسي (جرامونت)، إذ قال: (حينما يؤثر صوت في آخر فإن الأضعف بموقعه في المقطع ، أو بامتداده النطقي هو الذي يكون عرضة للتأثير بالآخر) (١٢٣)، وقال رمضان عبد التواب: (فإذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد ، أو من مخرجين متقاربين وكان أحدهما مجهوراً والآخر مهموساً مثلاً ، حدث بينهما شدّ وجذب ، كل واحد منهما يحاول أن يجذب الآخر ناحيته ويجعله يتماثل معه في صفاته كلها ، أو في بعضها) (١٢٤) . وأشار المحدثون (١٢٥) أيضاً إلى أن ظاهرة المماثلة أو المخالفة تهدفان دائماً إلى تحقيق الانسجام الصوتي بين الصوتين المتجاورين تجاوزاً مباشراً أنها تهدف أيضاً إلى الاقتصاد في المجهود العضلي لدى المتكلم في أثناء النطق اقتصاداً غير إرادي بل يحدث من دون أن يشعر المتكلم بحدوثه ومن دون أن يكون له قصد فيه وذلك بسبب المشقة والعسر الحاصلين في أثناء الكلام بسبب عدم القدرة على تحقيق الصفتين أو نطقهما مختلفين لصوتين متجاورين مجاورة

مباشرة بلا فاصل لذا يبدل أحدهما صوتاً مقارباً للآخر أو مماثلاً له مماثلة كاملة أو تامة تؤدي إلى الإدغام تحقيقاً للانسجام المذكور، قال إبراهيم أنيس: (الأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها ، ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج ، ويمكن أن يُسمى هذا التأثير بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة وهذه ظاهرة شائعة في كل اللغات بصفة عامة ، غير أن اللغات تختلف في نسبة التأثير وفي نوعه)^(١٢٦)، وذهب أكثر اللسانيين الصوتيين إلى أن هناك شروطاً أساسية لتحقيق تأثير الصوت بما يجاوره في ما اصطلاحوا عليه بـ (المماثلة)، تتفق مع ما قاله سيبويه ولاحقه التي سبق أن ذكرت في صفحات البحث^(١٢٧)، وشروط المحدثين هي :

١. أن يكون التقاء الصوتين مباشرة فلا يفصل بينهما أي فاصل ولو كان هذا الفاصل حركة قصيرة ولا يجري هذا إلا حين يكون الصوت الأول مشكلاً بما يسمى السكون^(١٢٨).

٢. وجود القرابة الصوتية بين الصوتين المتجاورين المتبادلين لاعتبارين هما :

أ. التقارب في المخرج أو اتحاد المخرجين .

ب . أن الصوتين من مجموعة واحدة من الصوامت أو من جنس الحركات التي تشمل على الحركات وأشباهاها. فلا يمكن أن يؤثر صوت في آخر بعيد عن مخرجه ، فاشترطوا أن يكون أحد الصوتين أصل والآخر فرع له أو تطور عنه^(١٢٩) ولكن عبد الله أمين من المحدثين لا يشترط القرابة الصوتية في ما سمّوه بالمماثلة ، قال: (الإبدال بين حرفين متباعدين مخرجاً وصفة)^(١٣٠).

أقسام الإبدال عند اللسانيين المحدثين العرب

سمّى اللسانيون المحدثون^(١٣١) الإبدال بـ (المماثلة) ووضعوا لها أنواعاً ، وحددوا لكل نوع مصطلحات خاصة به، وذلك لكثرة أشكالها وإطرادها في اللغات. واعتمدوا في بيان تلك الأنواع على مرتبة الصوت المؤثر في الكلمة ، وعلى درجة التأثير ، وعلى مدى التجاور ، وهي على النحو الآتي :

أولاً: على مرتبة الصوت المؤثر في الكلمة، فهي نوعان :

١. المقبل: وسمي (التقدمي)، وهو (أن يتغير الصوتُ اللاحقُ في الكلمة ليمائِلَ الصوت السابق)^(١٣٢) ، وقال إبراهيم أنيس عنه: (وفيه يتأثر الصوت الثاني بالأول، وهو الشائع في اللغة الانجليزية، كما أنه قد يوجد أيضاً في اللغة العربية)^(١٣٣) ، ومثاله (اَدْتَكَّرَ) التي يتحول فيها صوت التاء المهموس إلى صوت الدال المجهور ليمائِلَ صوت الدال المجهور قبله .

٢. المدبر، وسمي (الرجعي)، (وفيه يتأثر الصوت الأول بالثاني، وهذا النوع كثير الشيع في اللغة الفرنسية والعربية أيضاً)^(١٣٤)، وورد تعريفها في معجم اللسانيات الحديثة انكليزي-عربي بأنها: (هي أن يتغير الصوتُ السابقُ في الكلمة ليمائِلَ الصوتُ اللاحقُ أي أن التأثير يرجعُ إلى الراء)^(١٣٥) . ونجد إشارات لهذا النوع عند علماء العربية القدامى ، قال المازني (ت٢٤٧هـ): (خضوع السابق للاحق شأنه شأن الإدغام في المثليين، ففي التماثل يبدل الأول للثاني أبداً، هذا هو المطرد)^(١٣٦)، وقال ابن جني: (ألا ترى أن اتباع الثاني للأول، نحو مُدِّ وفِرَّ وصَنَّ . أكثر من اتباع الأول للثاني، نحو: أُقْتِلَ وإنما كان كذلك؛ لأن تقدّم السبب أولى من تقدّم المسبب؛ لأنهما يجريان مَجْرى العلة والمعلول)^(١٣٧).

وهذا ما سماه المحدثون بالمماثلة الرجعية ، فهو يرى أن المطرد الشائع في العربية هو تأثر الحرف الأول بالثاني، وإبداله لأجله، ولكنه أدرك أيضاً أن الثاني قد يتأثر بالأول فيبدل لأجله، وذلك في قوله: (أن كان الأول أشد تمكناً من الذي بعده وتقارباً ما يجب ادغامه لم يصلح إلا قلب الثاني إلى الأول)^(١٣٨).

ثانياً: على درجة التأثير، وهو نوعان :

١. التأثير الكلي أو الكامل (التام) أي الإدغام .

٢. التأثير الجزئي (والناقص ، وسمي التماثل الجزئي ، والمماثلة الجزئية ، وهو الإبدال الحاصل لغير الإدغام، ويقابل مصطلحه مصطلح الإبدال ، لأنه تقريب بين الصوتين المتجاورين في أثناء النطق تقريباً جزئياً في بعض الصفات المشتركة أو الخصائص الصوتية أو المخالفة بينهما في بعض الصفات وليس في كلها ، إذ إن الصوت المتأثر لا يطابق الصوت المؤثر كل المطابقة في جميع خصائصه مع تأثيره وإلا أصبح إدغاماً.

قال إبراهيم أنيس: (إن الدافع الأساس في الميل الى المماثلة أو المخالفة هو الاقتصاد في الجهد العضلي أثناء النطق . ولا شك أن فناء الصوت في آخر، تلك الظاهرة التي نسميها الإدغام ، يترتب عليه دائماً اقتصاد في الجهد العضلي، والوصول بالنطق الى مرماه من أقصر الطرق) (١٣٩).

ثالثاً: على مدى التجاور (المجاورة) ، وهو نوعان :

١. تأثير في حالة الاتصال.

٢. تأثير في حالة الانفصال، ففي النوع الأول (تأثير في حالة الاتصال) يكون الصوتان المتأثر والمؤثر متلاصقين كما في الأمثلة السابقة والتأثير في حالة الانفصال يعني وجود حاجز أو حواجز بين الصوتين المتأثر والمؤثر قد يكون صائناً أو صامتاً. وهذا النوع من التأثير أقل حدوثاً من النوع الأول وغالباً ما يحصل في انسجام الصوائت ولكن رمضان عبد التواب^(١٤٠) من المحدثين فصل القول في درجات التأثير وفي نسبته في ظاهرة المماثلة، فجعل أنواع التأثير كالآتي :

١. التأثير المقبل الكلي في حالة الاتصال : ومن أمثلته :

أ. تأثير تاء الافتعال دائماً بالذال أو الطاء قبلها فتقلب ذالاً أو طاء في نحو: (ادترك — ادرك) ، واطلب — اطلب.

ب . كتأثير تاء الافتعال غالباً بالذال أو الصاد أو الضاء قبلها فتقلب ذالاً أو صاداً أو ضاءً، في نحو: (اذتكر — اذكر)، و (اضتجع — اضجع) و (اصتبر — اصبر).

٢. التأثير المقبل الكلي في حالة الانفصال .

٣. التأثير المقبل الجزئي في حالة الاتصال ، ومن أمثلته :

أ. تأثير تاء الافتعال بالصاد أو بالضاد أو بالزاي قبلها ، فتقلب طاء في الحالتين الأولىيتين ، ودالاً في الحالة الثانية ، في مثل: (اصتبغ — اصطبغ)، (اضتجع — اضطجع)، و (ازتجر — ازجر)^(١٤١).

وهناك أنواع أخر أطلقها اللسانيون المحدثون على الإبدال (التماثل الصوتي) منها: (المماثلة التجاوزية)، أو (المتجاوزة)، وهي التي تحصل بسبب المجاورة الصوتية عندما يكون التأثير الصوتي حاصلاً بين أصوات متجاوزة متأخمة، نحو ما ذكر من أمثلة. ورد تعريفها في معجم اللسانين الحديثة إنكليزي عربي، بأنها: (هي أن يتغير صوتٌ لِيُمَاثِلَ صوتاً آخرَ يجاوره تماماً في مثل (منْ + بعد) حيث يتغير صوتُ النون إلى صوت الميم لِيُمَاثِلَ صوت الباء الذي يجاوره)^(١٤٢).

ومنها أيضاً المماثلة (التباعدية)، وهي التي تحصل عندما يكون التأثير الصوتي حاصلاً بين أصوات

غير متجاوزة غير متأخمة. وقد يكون لديهم المماثلة من ناحية المخرج أو من ناحية الكيفية (طريقة النطق) .

منهج تحليل اللسانيين العرب للإبدال

درس الباحثون اللسانيون المحدثون ولا سيما الصوتيون منهم ظاهرة الإبدال عامة بأنواعها ، ووصفوها وحللوها وأعادوا دراستها على أساس صوتي وهو العلة التي من أجلها حدثت ولكن منهم من أفرد لها عنواناً درسها فيه ومنهم من لم يفرد لها عن ظواهر أخر كالإعلال أو الإدغام، وهم عالجهوا على أنها ظاهرة صوتية

وأخرجوها من ميدان الصرف مع أن فيها موضوعات صرفية صوتية كالتى تحصل في صيغة (افْتَعَلَ) في فائها وتائها ، وعمدوا إلى وضع أنواع لها لا تشبه ما ذكره علماء العربية القدامى سبق ذكرها في أقسام الإبدال وأنواعه^(١٤٣)، ولكنهم اتفقوا معهم في شروط حصول الإبدال كما مر ذكره^(١٤٤) . وفيما يأتي إيجاز لمنهج دراستهم لظاهرة الإبدال ، إذ يمكن أن يقسموا على :

١. من أفردوا لها عنواناً وحده ودرسوا فيه أنواعها وضمنوا حديثهم الإبدال بنوعيه اللغوي والصرفي الصوتي في صيغة (افْتَعَلَ) ، وإن لم يصرحوا بهذه التسمية (أي الصرفي الصوتي)، وأولئك الذين لم يدمجوا تلك الظاهرة مع الإدغام أو الإعلال بل فروزه عنها منهم إبراهيم أنيس في (الأصوات اللغوية)^(١٤٥) و (من أسرار اللغة)^(١٤٦). ولكنه جعل تلك الظاهرة في هذا الكتاب بعنوان (القلب والإبدال)، وأراد بالقلب الإبدال لأنه لم يتحدث عنه الإعلال بالقلب في هذا الموضوع، إذ صرح بأنه ظاهرة مختلفة عن الإبدال وأنه اتخذ منهج اللغويين كابين السكيت في ذكر الكلمات المبدلة إبدالاً لغوياً فقط. وأحمد مختار عمر في (دراسة الصوت اللغوي)^(١٤٧)، ورمضان عبد التواب في (التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه)^(١٤٨).

٢. من لم يفرد لظاهرة الإبدال عنواناً وهم قسمان :

أ. من درسها مع ظاهرة الإعلال في عنوانين وأفردوها عن الإدغام إذ جعل للإدغام عنواناً خاصاً درسه فيه منهم عبد الصبور شاهين في (المنهج الصوتي للبنية العربية)^(١٤٩)، ولكنه درس الإبدال في موضعين في عنوانين مختلفين ، الأول : (الإعلال والإبدال)^(١٥٠)، والثاني (المماثلة والإدغام)^(١٥١)، ودرس العنوان الأول الإبدال والإعلال وأنواع الإعلال الثلاثة القلب والحذف والنقل والتسكين^(١٥٢) ودرس في الثاني الإعلال والإدغام وسمى الإدغام مماثلة كما سمي الإعلال مماثلة في هذا الموضوع وسأحدث عنه لاحقاً : إنه في العنوان الأول ذهب الى أن الإبدال شامل للإعلال والإبدال كعلماء العربية الأقدمين ، قال: (ومعنى الإبدال أعم من ذلك، لأنه يشمل جميع حالات التبادل بين الأصوات الصحيحة والمعتلة، فإذا خص التغيير في أصوات العلة بمصطلح (الإعلال) كان مدلول الإبدال فيما عدا ذلك بمقتضى التخصص الاصطلاحي لنفس المعنى توسعاً)^(١٥٣)، ومنهم ديزيره سقال في (الصرف وعلم الأصوات)^(١٥٤)، إذ تحدثت في موضوع (الإعلال والإبدال) عن قواعد الإبدال اللغوي والصرفي الصوتي في صيغة (افْتَعَلَ) وإن لم تنص على مصطلح (الصرفي الصوتي) كما تحدثت عن الإعلال بالقلب إذ عدت الإبدال شاملاً له ودرست كل من الإعلال بالحذف والنقل في موضوع اصطلاحات عليه (الإعلال) ويؤيد هذا تعريفها للإبدال الذي سبق ذكره في البحث^(١٥٥).

ب. من درس ظاهرة الإبدال مع الإدغام منهم عبد الصبور شاهين في (المنهج الصوتي للبنية العربية) في عنوان (المماثلة والإدغام)^(١٥٦)، إذ تحدث فيه عن الإدغام والأصوات المتماثلة التي تدغم كما تحدثت عن الإبدال الصرفي الصوتي في صيغة (افْتَعَلَ) ، وإن لم ينص على عنوان (الصرفي الصوتي) وسمى كلاً من الإبدال والإدغام بمصطلح (المماثلة) . ومنهم الطيب البكوش في (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث)^(١٥٧)، إذ لم يفرد للإبدال عنواناً خاصاً به وإنما تحدث عنه في موضوع (الظواهر التعاملية) التي شملت في دراستها موضوعي الإدغام والتقريب، ويقصد بالتقريب الإبدال الذي درس فيه كل ما يخص صيغة (افْتَعَلَ) كما درس التقريب بالحركات من منهج تحليل اللسانيين المحدثين يمكن أن نلاحظ النقاط الآتية :

١. أنهم لم يفرزوا الإبدال اللغوي عن الإبدال الصرفي الصوتي كالذي يحصل في صيغة (افْتَعَلَ) في فائها وتائها بعنوانين فرعيين موضوع (الإبدال) .

٢. إن منهم من لم يفرد للإبدال بدراسة مفردة بل مزج دراسته مع الإعلال أو الإدغام.

٣. أنهم درسوا موضوع الإبدال وجمعوا مادة في تلك الدراسة على وقف السبب الذي حدث لأجله الإبدال وهو التخفيف من ثقل الأصوات المتجاورة المتباعدة مخرجاً أو صفة لذا عاب منهم قوم على الأقدمين دراستهم موضوع الإبدال على أساس نظرتهم إليه بمنظاريين هما :

أ. النظرة الشكلية بتقسيمه الى لغوي وصرفي .

ب . النظرة الصوتية ، وذلك بحسب الغرض الذي حصل لأجله وهو التخفيف من ثقل الأصوات المختلفة في المخرج أو الصفة .

٤. أنهم أفادوا الدرس الصرفي والصوتي بتحليلاتهم الصوتية ، وإن كان كثير منها قد أُستقي من الدرس العربي القديم .

٥. قسموا أنواع الإعلال تقسيمات لم ترد في الدرس العربي القديم .

٦. اتفقوا مع علماء العربية الأقدمين على شروط حصول الإبدال في الأصوات العربية

الخاتمة

وتوصل البحث إلى أن هذا المصطلح لم يستقر قديماً وحديثاً ومفهومه قد شابته الغموض والخلط أما أقسامه فلم تستقر على حال ولم يتفق منهج الباحثين المحدثين للسانيين مع منهج علماء العربية القدماء في دراسة هذا الموضوع وتحليله وكانت حصة البحث إجراء وصف علمي لمنهج دراسة القدماء والمحدثين لهذا الموضوع مع التحليل والنقد اللغويين في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة .

الهوامش

- (1) الكتاب: ٢٣٧/٤.
- (2) ظ. الكتاب: ١٨٢-١٨١/٤.
- (3) الكتاب: ٤٧٨/٤.
- (4) الكتاب: ٤٧٨/٤.
- (5) ظ. الكتاب: ٤٧٧/٤.
- (6) لسان العرب (ضرع): ٢٢٣/٨.
- (7) الكتاب: ٤٧٧/٤.
- (8) ظ. المقتضب: ٦١/١ وما بعدها و ٢٠٧، و ظ. للمقارنة الكتاب: ٢٣٧/٤ وما بعدها.
- (9) المنصف: ٣٢٤/٢.
- (10) ظ. الخصائص: ١٤٣-١٤١ /٢.
- (11) الخصائص: ١٤٣/٢.
- (12) ظ. شرح المفصل: ٤٧/١٠.
- (13) ظ. شرح شافية ابن الحاجب للاسترابادي: ٤/٣.
- (14) لسان العرب (بدل): ٤٨/١١.
- (15) لسان العرب (بدل): ٤٨/١١.
- (16) المعجم الوسيط : ٤٤.
- (17) ظ. الكتاب : ٤٧٨-٤٧٩، و ٢٣٧، والمقتضب: ٦١/١، والصاحبي في فقه اللغة : ٢٠٣، وفقه اللغة وسر العربية : ٦٤٤/٢، وشرح المفصل: ٧/١٠، وشرح شافية ابن الحاجب للاسترابادي: ١٩٧/٣، والمزهر: ٤٦٠/١، وحاشية الصبان: ٣٩١-٣٩٢.

- (18) الصاحبى فى فقه اللغة: ٢٠٣.
- (19) شرح المفصل: ٧/١٠.
- (20) ظ. الكتاب: ٤/٤٦٨-٤٦٩، و ٤٨٣-٤٨٤، والمصنف: ١/٢٢٥-٢٢٦، و ٢/٣٢٤ - ٣٣١
- (21) الكتاب: ٤/٤٦٨.
- (22) الكتاب: ٤/٤٧٨-٤٧٩.
- (23) الكتاب: ٤/٤٦٧.
- (24) ظ. التكملة: ٢٤٣-٢٤٤، وهمع الهوامع: ٣/٤٢٦.
- (25) ظ. الكتاب: ٤/٢٣٧-٢٤٢.
- (26) ظ. شرح المفصل: ١٠/٧، وهامش شرح الشافى ابن الحاجب للاسترابادى: ٣/١٩٧، و شرح المراح فى التصريف: ٢٣٨-٢٥٤، وحاشية الصبان: ٤/٣٩١-٤٨٥.
- (27) شرح المفصل: ١٠/٧.
- (28) حاشية الصبان: ٤/٣٩١، و ظ. ٤/٣٩٢.
- (29) حاشية الصبان: ٤/٣٩٢.
- (30) ظ. الكتاب ٤/٤٧٤، و ٤٦٠-٤٦٩، و ٤٨٣-٤٨٤، و شرح المفصل: ١٠/٧، وحاشية الصبان: ٤/٣٩٥-٣٩٦، و ٤٦٢-٤٨٥.
- (31) شرح شافى ابن الحاجب للاسترابادى: ٣/١٩٩.
- (32) الكتاب: ٤/٢٣٧.
- (33) ظ. الكتاب: ٤/٢٣٧-٢٤٢.
- (34) المقتضب: ١/٦١.
- (35) ظ. المقتضب: ١/٦١-٦٥.
- (36) ظ. المقتضب: ١/٦٤-٦٥.
- (37) الكتاب: ٤/٢٤٠.
- (38) المقتضب: ١/٦١.
- (39) المقتضب: ١/٦١، و ظ. الكتاب: ٤/٢٣٧.
- (40) المقتضب: ١/٦١.
- (41) ظ. المقتضب: ١/٦١-٦٥.
- (42) المقتضب: ١/٦٤.
- (43) ظ. المقتضب: ١/٦٥.
- (44) ظ. التكملة: ٢٤٣-٢٤٤.
- (45) ظ. الممتع فى التصريف: ٢١٣.
- (46) التصريف الملوكى: ٢٨.
- (47) الأمالى: ٢/١٨٦.
- (48) شرح شافى ابن الحاجب للاسترابادى: ٣/١٩٩.
- (49) ظ. شرح شافى ابن الحاجب للاسترابادى: ٣/١٩٩.
- (50) المفصل: ٣٦٠.

- (51) ظ. شرح شافية ابن الحاجب للاسترابادي: ١/١٩٩.
- (52) حاشية الصبان: ٤/٣٩٤-٣٩٥.
- (53) همع الهوامع: ٣/٤٢٦، وحاشية الصبان: ٤/٣٩٥.
- (54) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١/٢٥٥.
- (55) حاشية الصبان: ٤/٣٩٥.
- (56) ظ. ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١/٢٥٥، وهمع الهوامع: ٣/٤٢٦ - ٤٢٧، وحاشية الصبان: ٢/٣٩١-٣٩٥.
- (57) ورد في ارتشاف الضرب من لسان العرب قول أبي حيان: (إلا الخاء، والحاء، والذال، والطاء، والضاد، والعين، والقاف): ١/٢٥٥.
- (58) حاشية صبان: ٤/٣٩٢.
- (59) همع الهوامع: ٣/٤٢٦، وحاشية الصبان: ٤/٣٩٥.
- (60) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١/٢٢٥.
- (61) حاشية الصبان: ٤/٣٩٦.
- (62) ظ. ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١/٢٥٥، وهمع الهوامع: ٣/٤٢٦-٤٢٧، وحاشية الصبان: ٤/٣٩١-٣٩٥.
- (63) حاشية الصبان: ٤/٣٩٥.
- (64) ظ. همع الهوامع: ٣/٤٢٧.
- (65) ظ. حاشية الصبان: ٤/٣٩١.
- (66) ظ. الكتاب: ٤/١٧٤، والمقتضب: ١/٦١، والتكملة: ٢٤٣، وشرح المفصل: ١٠/٧، والممتع في التصريف: ١/٣١٩، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١/٢٥٥، وحاشية الصبان: ٤/٣٩١-٣٩٢.
- (67) ظ. عرفه الاسترابادي بقوله: (وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأول، بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتماداً واحدة قوية، ولا يحتز به عن الحرف الفاصل بين المثلين)، شرح شافية ابن الحاجب للاسترابادي: ٣/٢٣٥، والإدغام على ضربين عندهم، أحدهما: أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عليها الإدغام فيدغم الأول في الآخر، والآخر أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام فتقلب أحدها إلى لفظ صاحبه فيدغمه معه)، الخصائص: ٢/١٤١-١٤٣، وظ. نوعي الإدغام، التكملة: ٢٤٣، والتصريف الملوكي: ٢٨، وشرح المفصل: ١٠/١٢٤-١٢٤، والممتع في التصريف: ٢١٣.
- (68) الكتاب: ٤/٤٣٧.
- (69) الكتاب: ٤/٤٤٥.
- (70) الكتاب: ٤/٢٣٧.
- (71) المقتضب: ١/٦١.
- (72) التكملة: ٢٤٣.
- (73) ظ. الكتاب: ٤/٤٤٢.
- (74) الكتاب: ٤/٤٤٢.
- (75) الكتاب: ٤/١١٧ و ٣٣٥.

- (76) شرح شافية ابن الحاجب للاسترابادي : ٢٣٨/٣ .
- (77) ظ . التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه : ٢٤ , التطور النحوي للغة العربية : ٢٨-٣٠ ، والأصوات اللغوية : ١٣٤ و ١٨٠-١٨١ .
- (78) الكتاب: ٢٣٧/٤-٢٤٢ .
- (79) الكتاب: ٤٧٩/٤ و ٢٣٧-٢٤٢ .
- (80) الكتاب: ٢٣٧/٤ .
- (81) الكتاب: ٤٧٧/٤ .
- (82) الكتاب: ٢٣٧/٤ ، والمقتضب: ٦١/١ .
- (83) المقتضب: ٦١/١ ، والكتاب: ٢٣٧/٤ .
- (84) ظ.المقتضب: ٦١/١ .
- (85) ظ. المقتضب: ٦٢-٦٥/١ .
- (86) المقتضب: ٦٤/١ .
- (87) ظ. المقتضب: ٦٥/١ .
- (88) المقتضب : ٢٢٥/١ .
- (89) ظ. الكتاب: ٢٣٧/٤ ، والمقتضب: ٦١-٦٥ ، و التكملة: ٢٤٣-٢٤٤ ، والتصريف الملوكي: ٢٨ ، وشرح المفصل: ٧/١٠ ، والممتع في التصريف: ٢١٣ وما بعدها ، وشرح شافية ابن الحاجب للاسترابادي: ٢٣٥/٣ و ١٩٧-٢٣٤ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢٥٥/١ وما بعدها ، وهمع الهوامع : ٤٢٦-٤٢٧ ، وحاشية الصبان : ٣٩١-٣٩٥ .
- (90) ظ. شرح المفصل : ٧/١٠ ، وشرح المراح في التصريف: ٢٣٨ ، وحاشية الصبان: ٣٩١-٣٩٢ .
- (91) ظ. ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢٥٥/١ وهمع الهوامع: ٤٢٦-٤٢٧ ، وحاشية الصبان: ٣٩٥-٣٩١/٤ .
- (92) ظ. الأصوات اللغوية: ١٢٦-١٣٤ .
- (93) ظ. الألسنة العربية : ٥٣ .
- (94) ظ. التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه : ٢٢-٣٦ .
- (95) ظ. دراسة الصوت اللغوي : ٣٢٤-٣٢٩ .
- (96) ظ. المنهج الصوتي للبنية العربية : ٢٠٥ .
- (97) ص ٩ .
- (98) ظ. الأصوات اللغوية : ١٢٦-١٣٣ .
- (99) ظ. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : ٦٥-٦٨ .
- (100) ظ. ص ٩ .
- (101) ظ. الصرف وعلم الأصوات: ١٣٩-١٧٢ .
- (102) ظ. من أسرار اللغة: ٩٦-٨٣ .
- (103) ظ. المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٧ .
- (104) ظ. ص ٦٩-٨٣ .
- (105) ظ. ١٢٦-١٣٣ .

- (106) ظ. ص ١٢٦-١٣٣.
- (107) ظ. المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٧.
- (108) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٠٥-٢٠١١.
- (109) ظ. الألسنية العربية: ٥٣.
- (110) الألسنية العربية مقدمة -الأصوات المعجم- الصرف: ٥٣-٥٤.
- (111) ظ. الألسنية العربية مقدمة -الأصوات المعجم- الصرف: ٥٣.
- (112) معجم اللسانيات الحديثة- إنكليزي- عربي: ٩.
- (113) دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٤.
- (114) دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٤.
- (115) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٦٧ - ٦٨ .
- (116) أسس علم اللغة: ١٤٧.
- (117) ظ. الأصوات اللغوية: ١٨٠ - ١٨١.
- (118) معجم علم الأصوات: ٩ .
- (119) ظ. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٦٥.
- (120) علماء الأصوات العرب سبقوا اللغويين المحدثين الى نظرية التماثل: ٥٣.
- (121) الصرف وعلم الأصوات: ١٣٩.
- (122) من أسرار اللغة: ٧٥.
- (123) دراسة الصوت اللغوي: ٣١٩ .
- (124) التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه: ٢٢.
- (125) ظ. الأصوات اللغوية: ١٨٠ - ١٨١.
- (126) الأصوات اللغوية: ١٢٦.
- (127) ظ. ص ٤ من البحث .
- (128) ظ. الأصوات اللغوية: ١٣١-١٣٤.
- (129) ظ. المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٧-١٦٨، ومن أسرار اللغة: ٧٥.
- (130) الاشتقاق، عبد الله أمين: ٣٦٧.
- (131) ظ. التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه ٢٢- ٢٣ ، والتطور النحوي للغة العربية : ٢٨ - ٢٩ ،
والأصوات اللغوية: ١٢٦ - ١٢٨ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية : ٢٠٩ - ٢١٠ ، ودراسة الصوت
اللغوي : ٣٢٤ - ٣٢٥ ، ومعجم اللسانيات الحديثة إنكليزي -عربي : ٩ - ١٠ .
- (132) ظ. معجم اللسانيات الحديثة : ١٠ .
- (133) الأصوات اللغوية : ١٢٨ .
- (134) الأصوات اللغوية : ١٢٨ ، و ظ. معجم اللسانيات الحديثة - انكليزي -عربي: ١٠ .
- (135) ص ١٠ .
- (136) المنصف: ٢ / ٢٣٨ .
- (137) الخصائص : ٣ / ١٨٢ .
- (138) المنصف: ١ / ٧٣ .

- (139) الأصوات اللغوية : ١٨٠ - ١٨١ .
- (140) ظ .التغييرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية: ١٥٢ - ١٥٤ .
- (141) ظ .دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٥ ، ومعجم اللسانيات الحديثة انكليزي -عربي : ١٠ .
- (142) ص ١٠ .
- (143) ظ .ص٦ من هذا البحث.
- (144) ظ .ص١٢ من هذا البحث.
- (145) ظ .ص ١٢٦ - ١٣٤ .
- (146) ظ . ٦٩ - ٨٣ .
- (147) ظ . ص ٣٢٤ - ٣٢٩ .
- (148) ظ .ص ٢٢ - ٣٦ .
- (149) ظ . ص١٦٧ .
- (150) ظ . ص١٦٧ .
- (151) ص٢٠٥ .
- (152) ظ .ص ١٧٦ - ٢٠٤ .
- (153) المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٦٧ .
- (154) ظ .ص١٣٩ - ١٧٢ .
- (155) ظ .ص١١ من هذا البحث.
- (156) ظ .ص ٢٠٥ - ٢٠١١ .
- (157) ظ .ص ٦٥ - ٦٨ .

ثبت المصادر

الكتب:

القرآن الكريم.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح. رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب. ط١، الناشر مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ١٩٩٨م .
- أسس علم اللغة ما ريوياي، ترجمة أحمد مختار عمر. منشورات جامعة طرابلس، كلية التربية، ١٩٧٣م.
- الاشتقاق، عبد الله أمين. ط٢، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة، ٢٠٠٠م.
- الأصوات اللغوية :إبراهيم أنيس .ط٣، طبع ونشر دار النهضة العربية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦١م.
- الألسنية العربية مقدّمة -الأصوات -المعجم الصرف، ريمون طحان .ط٢، دا الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١م.
- الأمالي، أبو علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- أوزان الفعل ومعانيها، هاشم طه شلاش .ساعدت جامعة بغداد على نشره، مطبعة الأدب، النجف الأشرف، ١٩٧١م.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، تقديم :صالح الفرماي، طبع الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، ١٩٧٣م.

- التصريف الملوكي :أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تد. عرفان مطرجي .ط١، طبع ونشر وتوزيع مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان ، ٢٠٠٥م.. التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، رمضان عبد التواب .ط١، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٩٨٣م.
- التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب .ط٤، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تد : حسن شاذلي فرهود .ط١، الناشر عماد شؤون المكتبات جامعة الرياض، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، العمارة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١م.
- حاشية الصبان شرح الأشموني(ت ١٢٠٦ على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني(ت ٨٥٥هـ)، تد : محمود ابن الجميل .ط١، مكتبة الصفا، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تد : محمد علي النجار .طبع ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.
- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر .ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.
- دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي .نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، طبع أوفسات الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس ١٩٦٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد، رضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، تد : محمد نور الحسن وآخرون .دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧٥م.
- شرح المراح في التصريف، بدر الدين محمود بن أحمد العيني(ت ٨٥٥هـ)، تد. عبد الستار الجواري .مطبعة الرشيد، العراق ١٩٩٠م.
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسن أحمد بن فارس، تد. مصطفى الشويمي .ملتزم الطبع والنشر مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٦٣م.
- الصرف وعلم الأصوات، ديزيره سقال .ط١، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.
- فقه اللغة وسرّ العربية، أبو منصور الثعالبي(ت ٤٢٩هـ)، تد. رمضان عبد التواب ط١، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ١٩٩٨م.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تد. عبد السلام محمد هارون، طبع ونشر وتوزيع، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- لسان العرب، ابن منظور الأفرقي(ت ٧١١هـ)، دار صادر، دار بيروت، ١٩٥٦م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تد. محمد أحمد جاء المولى بك وآخرون .نشر المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.
- معجم علم الأصوات، محمد علي الخولي، الناشر دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٨م.
- معجم اللسانيات الحديثة إنكليزي -عربي، سامي عياد حنّا، وكريم زكي حسام الدين، ونجيب جرجيس، مكتبة لبنان ناشرون، د.ت.

- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، ط٢، الناشر مكتبة المرتضوي، المطبعة باقري، تهران، ١٣٨٥ شمس.
 - المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان د.ت.
 - المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(٢٨٥هـ) تد. محمد عبد الخالق عزيمة .عالم الكتب، بيروت، د.ت.
 - الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تد. فخر الدين قباوة .ط١، نشر وتوزيع المكتبة العربية، طبع المطبعة العربية، حلب باب النصر، ١٩٧٠م.
 - من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط١، طبع ونشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت.
 - المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تد. إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين .ط١، طبع ونشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٤م.
 - المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين .مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٠ م.
 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تد. أحمد شمس الدين. ط٢، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.
- البحوث :
- التغييرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية: رمضان عبد التواب، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، ج١، م٥٠، كانون الثاني، ١٩٧٥م.
 - علماء الأصوات العرب سبقوا اللغويين المحدثين في ابتكار نظرية التماثل: عبد العزيز مطر، مجلة اللسان العربي، الرباط، ج١، م٧، ١٩٧٠م.